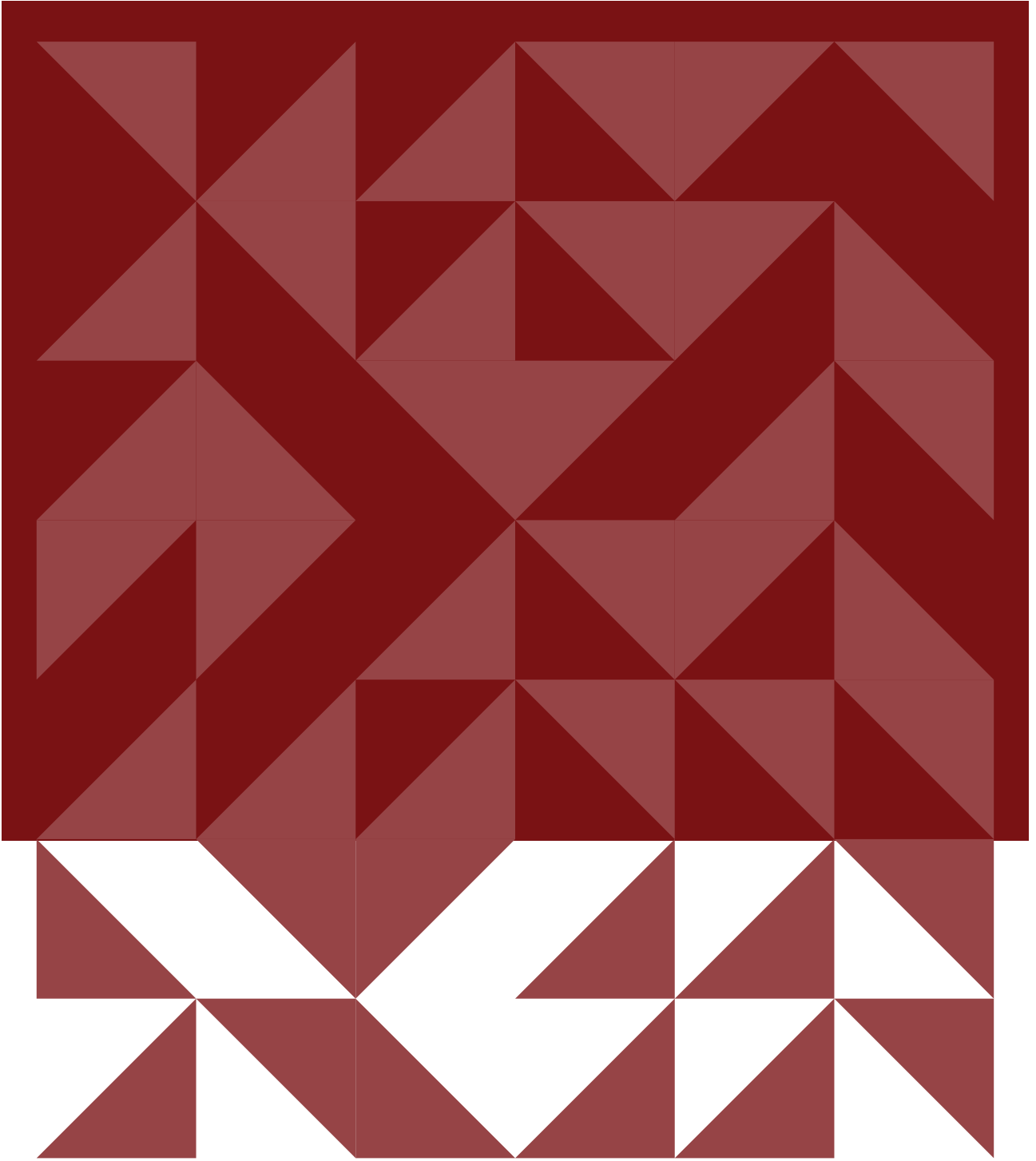




رفع العقوبات الأميركية عن سوريا: المغزى والانعكاسات!



تقديرات استراتيجية

مايو 2025



بدأت الولايات المتحدة بفرض العقوبات على سوريا منذ عام 1979، عندما أُدرجت سوريا على قائمة الدول الراحية للإرهاب. وجاء هذا التصنيف في البداية في سياق الدور السوري العسكري في لبنان، والدعم المقدم لجماعات مثل «حزب الله»، التي كانت تتلقى تمويلًا مباشرًا من الحكومة السورية. وقد عكست هذه السياسة المبكرة موقفًا متشددًا ومهددًا من نظام اعتُبر آنذاك معاديًا للمصالح الأميركية، وداعمًا لفاعلين من غير الدول يُصنّفون كتهديد مباشر للمصالح الأميركية.

ومع اندلاع الصراع السوري عام 2011، قامت الولايات المتحدة بتوسيع نطاق عقوباتها بشكل كبير ضد حكومة الرئيس بشار الأسد. وكان الهدف من هذا التصعيد هو ردع النظام السوري عن الاستمرار في ممارسة العنف ضد شعبه، ودفعه نحو إصلاحات سياسية من شأنها معالجة جذور الأزمة. وقد مثّل ذلك تحولًا في السياسة الأميركية من التركيز الحصري على مكافحة الإرهاب، إلى اعتماد أجندة أوسع تشمل حقوق الإنسان وتغيير سلوك النظام، في إطار ما يمكن وصفه بالدبلوماسية القسرية.

ومع نهاية حكم بشار الأسد في أوائل ديسمبر 2024، شهدت الساحة السياسية السورية تحولًا جذريًا. إذ أفضى هذا الحدث إلى إعادة صياغة الهدف الأساسي للعقوبات الأميركية طويلة الأمد، التي كانت موجهة بشكل مباشر ضد الحكومة التي أُطيح بها.

في مايو 2025، وخلال زيارة له إلى المملكة العربية السعودية، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارًا بالغ الأهمية تمثل في رفع العقوبات المفروضة على سوريا. وصرّح بأن هذا القرار سيمنح السوريين "فرصة للوصول إلى العظمة". وقد اعتبر كثيرون هذا الإعلان بمثابة تطور تاريخي يحمل إمكانات هائلة لتحسين ظروف المعيشة ودعم عملية الانتقال السياسي في سوريا. ويكمن الهدف من هذا القرار في تحقيق مزيد من الاستقرار في المنطقة، وتعزيز آفاق الاقتصاد السوري بعد سنوات طويلة من القيود التي فرضتها العقوبات الدولية القاسية. وتتناول هذه الورقة العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا بشكل معمق، واطعة التحول الأخير في السياسات ضمن سياقه التاريخي والقانوني. وهي تُقسم هذه العقوبات إلى مجموعتين: عقوبات قطاعية وأخرى مستهدفة، وتشرح طبيعة كل منهما وآلية عملها وتأثيرها. كما تبين كيف سيؤثر رفع هذه العقوبات على الاقتصاد السوري.

نظرة عامة على العقوبات المفروضة قبل مايو 2025

تعود العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا إلى أكثر من أربعة عقود. ففي عام 1979، تم تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب، مما أدى إلى فرض حظر على المساعدات الأمريكية وتشديد القيود على الصادرات إليها.¹ وعلى مر السنوات، تراكمت العقوبات من خلال سلطات قانونية متعددة. ومن أبرز هذه التدابير "قانون محاسبة سوريا" لعام 2003، الذي وقّعه الرئيس الأمريكي جورج بوش، والذي استند إلى اتهامات بدعم سوريا لحزب الله وجماعات إرهابية أخرى، ووجودها العسكري في لبنان، وبرامج أسلحة الدمار الشامل، وتهريب النفط؛ وقد حظر هذا القانون معظم الصادرات الأمريكية إلى سوريا (باستثناء الغذاء والدواء)، ومنع الطائرات والمنتجات السورية من دخول الأسواق الأمريكية. بدءًا من عام 2011، ومع القمع العنيف الذي مارسه نظام بشار الأسد ضد الاحتجاجات، قادت إدارة باراك أوباما حملة عقوبات دولية واسعة. فأصدر الرئيس الأمريكي آنذاك سلسلة من الأوامر التنفيذية بين عامي 2011 و2012، استنادًا إلى "قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA)"، تم بموجبها تجميد أصول الحكومة السورية ومسؤوليها، وحظر الاستثمارات الأمريكية والتجارة النفطية مع سوريا، وإدراج الأفراد المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان على القوائم السوداء. وبحلول عام 2019، شددت الولايات المتحدة الخناق أكثر من خلال سن تشريعات جديدة شاملة.²

قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا (2019)

يُعرف هذا القانون باسم قانون قيصر، وقد صدر في ديسمبر 2019، وفرض أشد العقوبات الأمريكية اتساعًا على سوريا حتى تاريخه. يُلزم هذا القانون بفرض عقوبات على الحكومة السورية، وقطاعاتها العسكرية والاستخباراتية، وعلى أي أفراد أو شركات أجنبية تقدم لها دعمًا ماديًا كبيرًا. وقد دخل حيّز التنفيذ في يونيو 2020، وفرض ما يُعرف بالعقوبات الثانوية، أي أن الكيانات غير الأمريكية أصبحت مهددة بفرض عقوبات أمريكية عليها إذا قدمت دعمًا ماليًا أو تكنولوجيًا "كبيرًا" لنظام الأسد؛ مثل الدعم في قطاعات الطاقة أو الإنشاءات داخل سوريا.³ وقد نصّ القانون بشكل محدّد على فرض عقوبات على مصرف سوريا المركزي، باعتباره جهة محطّ شبهة غسيل أموال، مما دفع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية إلى إدراجه على "قائمة الأفراد والكيانات الخاضعة للعقوبات" (التي تُعرف أيضًا باسم القائمة السوداء) في عام 2020. وكانت بنود قانون قيصر شديدة الاتساع، إلى درجة أن أحد المحللين وصفها بالقول: "بُني حول سوريا مبنى كامل من منظومة معقدة من العقوبات". ومن الجدير بالذكر أن القانون تضمّن أيضًا بنودًا تتيح للرئيس تعليق بعض العقوبات لأسباب تتعلق بالأمن القومي، كما سيتم توضيحه لاحقًا. وقد جاءت هذه التدابير لتُضاف إلى حزمة العقوبات الأقدم التي كانت مفروضة منذ سنوات.⁴



العقوبات القطاعية

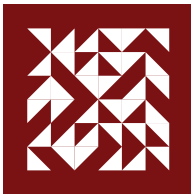
بحلول أوائل عام 2025، كانت العقوبات الأمريكية تستهدف على نطاق واسع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوري. فقد كان قطاع الطاقة خاضعًا لحظر صارم؛ ومنذ صدور الأمر التنفيذي رقم 13582 في أغسطس 2011، مُنِع المواطنون الأمريكيون من استيراد النفط السوري أو الاستثمار في صناعة النفط داخل سوريا، كما كانت الشركات الأجنبية مهددة بعقوبات بموجب "قانون قيصر" إذا قدمت دعمًا لإنتاج النفط السوري. وبالمثل، فُرضت عقوبات على قطاعي الدفاع والطيران السوريين؛ فعلى سبيل المثال، حُظرت الخطوط الجوية السورية والشركات العسكرية التابعة للدولة منذ سنوات بموجب أوامر تنفيذية متعددة. أما القطاع المالي، فقد تم عزله بشكل شبه كامل؛ حيث أُدرجت البنوك السورية- بما في ذلك المصرف المركزي والبنوك الحكومية الكبرى- على القوائم السوداء بموجب سلطات مكافحة الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، وبرامج أسلحة الدمار الشامل. وحظرت اللوائح الأمريكية تقريبًا جميع الخدمات والمعاملات مع المؤسسات المالية السورية، مما أدى فعليًا إلى فصل سوريا عن النظام المالي العالمي القائم على الدولار. حتى البنوك غير الأمريكية كانت تواجه خطر العقوبات الثانوية إذا تعاملت مع كيانات سورية خاضعة للعقوبات. وفي الممارسة العملية، فإن هذه العقوبات القطاعية قد فصلت البلاد عن النظام المالي العالمي خلال فترة حكم الأسد.⁵ كذلك، فُرضت قيود مماثلة على مجالات أخرى مثل التجارة والطيران؛ فقد حُظرت الرحلات المباشرة بين الولايات المتحدة وسوريا، كما مُنعت الصادرات الأمريكية من معظم السلع (خصوصًا التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام والمواد العسكرية)، سواء بموجب العقوبات أو عبر قوانين مراقبة الصادرات.⁶ وحدها المعاملات المتعلقة بالشأن الإنساني (كالغذاء والدواء وأنشطة المنظمات غير الحكومية) كانت مسموحًا بها من خلال استثناءات صريحة أو تراخيص عامة يصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

العقوبات الموجهة (قوائم الأفراد والكيانات المصنفة)

إلى جانب التدابير القطاعية الواسعة، حافظت الولايات المتحدة على نظام واسع من العقوبات الموجهة ضد أفراد وكيانات بعينها. وبحلول عام 2025، كانت مئات الشخصيات السورية من مسؤولين ورجال أعمال وميليشيات قد أُدرجت على قائمة وزارة الخزانة للأفراد الخاضعين للعقوبات الأمريكية.⁷ شملت هذه القائمة بشار الأسد وعائلته، وأبرز القادة العسكريين والاستخباراتيين، ورجال الأعمال والشركات المرتبطة بالنظام، فضلًا عن الجماعات المتطرفة. تم تجميد أصول الأشخاص والكيانات المدرجة، ومُنِع الأمريكيون (وغالبًا الأجانب أيضًا) من التعامل معهم. كما استخدمت الولايات المتحدة سلطاتها بموجب قوانين مكافحة الإرهاب (مثل الأمر التنفيذي 13224) لإدراج جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة في سوريا على "القائمة السوداء". واللافت أن بعض جماعات المعارضة نفسها خضعت للعقوبات خلال مجريات النزاع؛ فعلى سبيل المثال، تم تصنيف هيئة تحرير الشام



كمنظمة إرهابية أجنبية. هذا الأمر أدى إلى تعقييدات حتى ضمن الحكومة السورية الانتقالية بعد الأسد؛ إذ إن بعض أعضائها، مثل الرئيس المؤقت أحمد الشرع، كانت لديهم سوابق مرتبطة بعقوبات ذات صلة بالإرهاب ينبغي معالجتها.⁸ بالإضافة إلى ذلك، هناك ضوابط على الصادرات تديرها وزارة التجارة، تُكمل عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية؛ إذ تخضع سوريا لضوابط صارمة بموجب "اللوائح التنظيمية لإدارة التصدير الأمريكية" و"لوائح الاتجار الدولي بالأسلحة"، ما يجعل من غير القانوني تصدير معظم المنتجات التكنولوجية المتقدمة أو المواد الدفاعية دون الحصول على ترخيص. وأخيرًا، فإن التصنيف القديم لسوريا كدولة راعية للإرهاب فرض قيودًا قانونية إضافية، مثل حظر مبيعات الأسلحة، ومنع المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وإلزام الولايات المتحدة بمعارضة حصول سوريا على قروض من المؤسسات المالية الدولية. وبالتالي، فإنه عشية مايو 2025، كانت سوريا تواجه نظام عقوبات شامل يتمثل في حظر أمريكي على معظم الأنشطة الاقتصادية، وقوائم سوداء مالية مستهدفة، وتقييدات قانونية أمام المساعدات والاستثمارات الدولية.



جدول (1): العقوبات الأمريكية على سوريا- تطورها ونطاقها وأهدافها (1979-2025)

السنة/الفترة	الأساس القانوني/الأمر التنفيذي	الهدف الرئيسي/الدافع	نوع العقوبة	القيود/الأهداف الرئيسية
1979	تصنيف دولة راعية للإرهاب	مكافحة الإرهاب، الاحتلال العسكري للبنان، دعم "حزب الله"	مستهدفة (على مستوى الدولة)	تصنيف أولي، أساس لضوابط التصدير المستقبلية.
2003	"قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان" (القانون العام 108-175)	إنهاء دعم الإرهاب، إنهاء احتلال لبنان، وقف برامج الأسلحة الكيميائية/الصواريخ، وقف تهريب النفط/السلاح للعراق	قطاعية، مستهدفة	ضوابط تصدير (قائمة الذخائر، قائمة الرقابة التجارية)، عقوبات إضافية ضمن قائمة خيارات.
2004	تدابير إدارة بوش	استهداف علاقات النظام، زعزعة الاستقرار	مستهدفة	أفراد وكيانات على صلة وثيقة بنظام بشار الأسد.
أبريل 2011	أمر تنفيذي من الرئيس أوباما	الرد على انتهاكات حقوق الإنسان، تجميد ممتلكات المتورطين	مستهدفة	ممتلكات الأفراد المتورطين في الانتهاكات.
أغسطس 2011	الأمر التنفيذي 13582-إدارة أوباما	منع العنف ضد المدنيين، تحفيز الإصلاحات السياسية	قطاعية، مستهدفة	حظر على قطاع النفط، تجميد أصول مالية لأشخاص/جهات حكومية، حظر على تصدير السلع/الخدمات الأمريكية (قاعدة 10% من القيمة الأمريكية).
أبريل/مايو 2012	الأمران التنفيذيان 13606، 13608	منع الالتفاف على العقوبات	مستهدفة	أفراد وشركات أجنبية تحاول التهرب من العقوبات الأمريكية.
2012	"قانون الحد من التهديد الإيراني وحقوق الإنسان في سوريا"	استهداف انتهاكات حقوق الإنسان	قطاعية، مستهدفة	عقوبات مركزة على انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة السورية السابقة.
2019 (بدأ التنفيذ 2022)	"قانون فيصير لحماية المدنيين في سوريا" لعام 2019	إنهاء جرائم الحرب، فرض انتقال سياسي، وقف إعادة الإعمار	قطاعية، مستهدفة، ثانوية	عقوبات مالية صارمة على الكيانات الأجنبية المتعاملة مع دمشق، تشمل مسؤولين ورجال أعمال سوريين؛ تستهدف بشكل خاص قطاعات الإنشاءات والهندسة والطاقة والطيران؛ تشمل كيانات من طرف ثالث.
يناير 2025	الترخيص العام رقم 24 (مكتب مراقبة الأصول الأجنبية)	تخفيف القيود الإنسانية بعد الأسد	قطاعية (إعفاء)	إعفاء محدود للمساعدات الإنسانية، والخدمات الأساسية، والمعاملات مع مؤسسات الحكم، وإمدادات الطاقة، والتحويلات المالية.
مايو 2025	إعلان الرئيس ترامب	تسهيل التعافي الاقتصادي، دعم الانتقال السياسي بعد الأسد	تحوّل في السياسة (نية الرفع)	نية رفع جميع العقوبات الأمريكية، التخطيط لإعفاء مؤقت من عقوبات "قانون فيصير" لمدة 180 يومًا.



يُعدّ نظام العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا منظومة مترابطة وتراكمية إلى حد بعيد. فعلى الرغم من أن التصنيفات تُظهر أنواعًا متميزة من العقوبات، إلا أن هذه الإجراءات ليست منفصلة عن بعضها، بل تُطبّق غالبًا بشكل متزامن أو تتراكم فوق بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، ترافق حظر النفط في عام 2011 (وهو من نوع العقوبات القطاعية) مع تجميد الأصول المالية (وهو إجراء مستهدف). أما إدخال العقوبات الثانوية الشاملة من خلال "قانون قيصر"، فقد ضاعف بشكل كبير من مدى تأثير العقوبات السابقة وقوتها، عبر توسيع نطاق الحظر ليشمل "الكيانات من الأطراف الثالثة التي تمارس أنشطة تجارية في سوريا". وقد خلق هذا التراكم بيئة ضغط اقتصادي خانقة، أثّرت على كل شيء، من عائدات النفط إلى المعاملات المالية الأساسية وجهود إعادة الإعمار. كما أن حظر البنك المركزي السوري واستبعاد سوريا من نظام "سويفت" المالي العالمي لا يُعدان مجرد عقوبات مالية قطاعية، بل يشكّلان حاجزًا منهجيًا يعوق جميع القطاعات وكل الأفراد الذين يحاولون الانخراط في التجارة الدولية المشروعة. إن فهم هذه الطبيعة التراكمية للعقوبات ضروري للغاية لاستيعاب مدى الضغط الاقتصادي المُمارس على سوريا، وكذلك لفهم حجم التعقيدات التي ينطوي عليها رفع هذه العقوبات مستقبلاً.

آليات رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا

تُعدّ عملية رفع أو تعليق العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا معقدة، وتنطوي على أطر قانونية وسياسية متعددة. ويتطلّب فهم من يملك سلطة رفع كل نوع من العقوبات؟ التمييز بين الصلاحيات الرئاسية التقديرية، وتفويض الكونجرس، والتصنيفات الصادرة عن هيئات تنفيذية محددة.

تفويض الكونجرس (العقوبات التشريعية)

عندما يُصدر الكونجرس قوانين تفرض عقوبات على سوريا، غالبًا ما تتضمن هذه القوانين بنودًا تتيح للرئيس تعليق أو إنهاء العقوبات المنصوص عليها في نص القانون، سواء لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو لمقتضيات سياسية طارئة. ومع ذلك، فإن رفع هذه العقوبات بالكامل في معظم الحالات يتطلب موافقة صريحة من الكونجرس. أي أن تعليق العقوبات قد يكون من صلاحيات الرئيس مؤقتًا، لكن الإلغاء الكامل والدائم عادة ما يتطلب تشريعًا جديدًا من الكونجرس يُلغي أو يعدّل القانون الأصلي الذي فرض العقوبات.

قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان لعام 2003

إذا رأى الرئيس أن ذلك يصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة، يمكنه التنازل عن بعض متطلبات هذا القانون لفترة أو أكثر من ستة أشهر. ومع ذلك، يجب أن يتلقى الكونجرس تقريرًا يشرح سبب ضرورة هذا التنازل. ويجب على الرئيس أن يُبلغ الكونجرس بأن



حكومة سوريا قد استوفت عددًا من الشروط الصارمة حتى يتم رفع متطلبات هذا القانون بالكامل. وتشمل هذه الشروط: وقف دعم الإرهاب ومنع الجماعات الإرهابية من استخدام أراضي ومنشآت داخل سوريا؛ إنهاء الاحتلال السوري للبنان؛ وقف تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية مع تقديم ضمانات موثوقة وخضوع لآليات تحقق دولية؛ وقف دعم الأنشطة الإرهابية في العراق؛ احترام السيادة اللبنانية؛ وإحراز تقدم ملموس في مفاوضات السلام مع كل من إسرائيل ولبنان. إلا أن تعريف الحكومة الأميركية لمصطلح الحكومة السورية، إلى جانب تصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية، يزيدان من تعقيد هذا المسار، ويؤثران سلبًا على إمكانية تنفيذ الإجراءات القانونية المتعلقة برفع العقوبات.

قانون الحد من التهديد الإيراني وحقوق الإنسان في سوريا لعام 2012

يوفر هذا القانون آلية لإعفاء يتعلق بمصلحة الأمن القومي، إضافة إلى سلطة تعليق العقوبات بناءً على حدوث انتقال حكومي. أما الإنهاء الكامل للعقوبات، فيتطلب شهادة رئاسية تؤكد تحقق عدة شروط، منها: أن تكون الحكومة المنتقلة ديمقراطية أو انتقالية شرعية؛ أن يتم إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ووقف انتهاكات حقوق الإنسان؛ ألا تكون هناك منشآت تأوي جماعات إرهابية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة؛ وأن تكون برامج أسلحة الدمار الشامل قد توقفت نهائيًا. وعلى غرار "قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان"، فإن تصنيف "هيئة تحرير الشام" كمنظمة إرهابية، بالإضافة إلى غموض الموقف الأميركي بشأن الاعتراف الرسمي بهوية الحكومة السورية الشرعية، يزيدان من تعقيد هذا الإجراء.

قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019

يتضمن قانون قيصر صلاحيات استثنائية للرئيس الأميركي تسمح بتعليق العقوبات بناءً على مقتضيات الأمن القومي أو الحاجة الإنسانية. وقد أعلنت إدارة ترامب عن نيّتها إصدار إعفاء مؤقت من عقوبات قانون قيصر لمدة 180 يومًا. إلا أن هذا الإعفاء التنفيذي يظل مشروطًا بالتجديد كل 180 يومًا، وهو طابع مؤقت قد «يؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين».

ولكي يتم تعليق العقوبات على نطاق واسع لمدة قابلة للتجديد (180 يومًا)، يجب أن يصدر الرئيس قرارًا رسميًا يؤكد تحقق عدد من الشروط المتعلقة بحماية المدنيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وتأمين العودة الآمنة للنازحين، والمساءلة بشأن جرائم الحرب. والأهم من ذلك، فإن إلغاء قانون قيصر بالكامل يتطلب تفويضًا من الكونجرس الأميركي، وهي عملية توصف في أروقة واشنطن بأنها «معقدة وتستغرق وقتًا طويلًا». وفي هذا السياق، أشار وزير الخارجية الأميركي «ماركو روبيو» إلى أن الإدارة الأميركية ترغب في إلغاء القانون في حال تحقق تقدم كافٍ، لكنه اعتبر أن «الوقت لا يزال مبكرًا» لاتخاذ مثل هذا القرار.



السلطة الرئاسية (العقوبات التقديرية)

يستند جزء كبير من العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا إلى أوامر تنفيذية أصدرها رؤساء الولايات المتحدة، (مثل الأوامر E.O. 13572 و 13573 و 13582 و 13606 و 13894 وغيرها). وتخضع هذه الأوامر لسلطة الرئيس المباشرة، ما يمنحه القدرة على إلغائها أو تعديلها من خلال إصدار أمر تنفيذي جديد. فعلى سبيل المثال، يمكن للرئيس ترامب (في هذا السيناريو وقد أعيد انتخابه) أن يلغي الأوامر التنفيذية التي تعود إلى عهد أوباما، والتي قضت بتجميد أصول الحكومة السورية ومنعت التبادل التجاري مع الولايات المتحدة.⁹ وفي الواقع، فإن رفع العقوبات المرتبطة بالأوامر التنفيذية سيعني، من الناحية الإجرائية، إصدار توجيهات من البيت الأبيض لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية لتحديث لوائح العقوبات المفروضة على سوريا وإزالة الحظر المفروض على المعاملات في قطاعات معينة. وقد أشار مسؤولون أميركيون إلى أنه عقب إعلان ترامب في مايو 2025، ستقوم وزارة الخزانة بإصدار «تراخيص عامة» تتيح أنشطة اقتصادية واسعة في سوريا كخطوة انتقالية نحو تخفيف العقوبات.

ويُعد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الجهة الحكومية الأساسية المسؤولة عن تنفيذ العقوبات الأمريكية. ويمتلك مكتب مراقبة الأصول الأجنبية صلاحية تعديل العقوبات القائمة، كلياً أو جزئياً، من خلال إصدار تراخيص عامة أو تراخيص خاصة. فالتراخيص العامة تتيح فئات من الأنشطة التي كانت محظورة على الأشخاص الأمريكيين دون الحاجة لتقديم طلب فردي، في حين تسمح التراخيص الخاصة بمزاولة أنشطة قانونية محددة. فعلى سبيل المثال، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية "الرخصة العامة رقم 24" في يناير 2025، وهي إعفاء مؤقت لمدة ستة أشهر يهدف إلى تخفيف القيود على المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية في سوريا، مما أتاح قدرًا من "المرونة المحدودة" في السياسة الأمريكية للعقوبات بعد سقوط نظام الأسد.

وتُدار هذه الإجراءات ضمن صلاحيات السلطة التنفيذية، حيث يكون القرار النهائي بيد الرئيس وفريقه الوزاري (الخزانة والخارجية)، فيحددون الكيانات التي ستُزال من قوائم العقوبات، فيما يتولى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تنفيذ تلك التعديلات على اللوائح وتحديث قوائم العقوبات (مثل حذف الأسماء من قائمة الأفراد والكيانات الخاضعين للعقوبات، وتعديل الأنظمة التنظيمية ذات الصلة). وباختصار، يتمتع الرئيس بصلاحيات كاملة لرفع جميع العقوبات المفروضة بموجب أوامر تنفيذية، بينما يتولى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تنفيذ تلك القرارات بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأميركية.



تصنيفات وزارة الخارجية

تصنيف الدول الراعية للإرهاب

يستلزم شطب سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب أن يرسل الرئيس الأمريكي تقريرًا إلى الكونجرس قبل 45 يومًا على الأقل من التاريخ المقترح لإلغاء التصنيف. يجب أن يؤكد هذا التقرير على نقطتين أساسيتين: (أولاً) أن الحكومة المعنية لم تدعم أي أعمال إرهابية دولية خلال الأشهر الستة السابقة؛ و(ثانيًا) أنها قدّمت تعهدًا بعدم القيام بذلك مستقبلاً. كما يُعد حدوث تغيير جوهري في القيادة الحكومية عاملاً مهماً في هذا السياق. ولكي تتم إزالة هذا التصنيف، يجب على الحكومة السورية الجديدة أن تتعامل بواقعية مع الوقائع القائمة على الأرض. وإذا تم شطب سوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب في "اللوائح التنظيمية لإدارة التصدير الأمريكية"، فسيؤدي ذلك على الأرجح إلى تغييرات في السياسات والإجراءات المنظمة للتجارة والصادرات الأمريكية.

تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية (مثل هيئة تحرير الشام)

تصنّف وزارة الخارجية الأمريكية جماعات مثل "هيئة تحرير الشام" كمنظمات إرهابية أجنبية، وهو ما يعني أن تقديم أي دعم مادي لها عن علم يُعدّ مخالفة قانونية وفقاً للقانون الأمريكي. ومنذ سقوط نظام الأسد، أصبحت هيئة تحرير الشام الجهة الفعلية التي تدير شؤون الحكم في سوريا، مما يضيف تعقيداً إلى الوضع القانوني والسياسي المحيط بها. وبموجب المادة 219 من "قانون الهجرة والجنسية" الأمريكي، يمتلك وزير الخارجية صلاحية إلغاء تصنيف «المنظمة الإرهابية الأجنبية» إذا تبين أن الأسباب التي بُني عليها التصنيف قد تغيّرت، أو إذا اقتضت مصلحة الأمن القومي الأمريكي ذلك. علاوة على ذلك، فإن "هيئة تحرير الشام" مدرجة أيضاً ككيان إرهابي عالمي مُصنّف بشكل خاص بموجب الأمر التنفيذي 13224، وهو تصنيف يتيح أيضاً للأمم المتحدة وشركاء الولايات المتحدة من الدول فرض عقوبات عليها. وبالتالي، فإن رفع هذا التصنيف يتطلب إجراءات إضافية وتنسيقاً دولياً معقداً، نظراً لطبيعته متعددة الأطراف. ولذلك، فإن إزالة "هيئة تحرير الشام" من "قائمة الكيانات الإرهابية الدولية المُصنّفة تصنيفاً خاصاً" تتطلب اتخاذ خطوات إضافية وتنسيقاً دولياً مكثفاً. ورغم أن الترخيص العام رقم 24 يسمح بالتعامل مع الحكومة المؤقتة، فإن القانون لا يزال يجرم أي تعامل مباشر مع هيئة مصنّفة كمنظمة إرهابية أجنبية.

التنسيق بين الوكالات الحكومية الأميركية والاعتبارات الدولية

تتوزع مسؤولية تنفيذ العقوبات الأمريكية بين عدة جهات حكومية، لكن المكتب الأهم في هذا السياق هو مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة، الذي يتولى الإشراف على تنفيذ معظم العقوبات المالية والاقتصادية. أما مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة، فيتولى تعديل القيود المفروضة على الصادرات. في المقابل، تلعب وزارة الخارجية دوراً محورياً



في ما يخص تصنيفات المنظمات الإرهابية الأجنبية وتصنيفات الدول الراعية للإرهاب. من الناحية السياسية، يمكن للولايات المتحدة وحلفائها رفع العقوبات بطريقة مدروسة تُسهّل تدفق المساعدات الإنسانية، وتُمهّد الطريق لإعادة الإعمار وجذب الاستثمارات إلى سوريا، مع مراعاة الأبعاد الدبلوماسية والاعتبارات الداخلية لكل دولة. ويُشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أعلن بدوره عن نيّته رفع العقوبات، ما يعكس «توافقًا دوليًا نسبيًا» حول تخفيف العزلة الاقتصادية المفروضة على سوريا.

يعتمد نظام العقوبات الأمريكي على توازن دقيق بين السلطة التقديرية التنفيذية والتفويض التشريعي. يتمتع الرئيس بسلطات واسعة بموجب "قانون السلطات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية"، تتيح له فرض أو رفع بعض العقوبات بسرعة. على سبيل المثال، يُعد إعلان ترامب في عام 2025، إلى جانب "الترخيص العام رقم 24" الصادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، مثالًا على هذا النوع من الاستجابة السريعة. هذه الصلاحيات تمنح السلطة التنفيذية مرونة كبيرة في التعامل مع المتغيرات السريعة في السياسة الخارجية.

في المقابل، فإن العقوبات التي يُقرّها الكونجرس تتطلب إجراءات أشد تعقيدًا لإلغائها أو تعليقها بشكل واسع. غالبًا ما يتطلب ذلك ويتطلب ذلك غالبًا شهادات رسمية من الرئيس تؤكد تحقق شروط معينة، أو إلغاء القانون من خلال عملية تشريعية كاملة. هذا التدخل من الكونجرس يُعد عنصرًا أساسيًا في تقييد السلطة التنفيذية، وضمان أن التغييرات الكبرى في السياسة الخارجية تتماشى مع الأهداف الوطنية العليا المتعلقة بحقوق الإنسان والمصالح القومية كما ينص عليها القانون الأميركي. ويمثل الإعفاء المزمع لمدة 180 يومًا من عقوبات "قانون قيصر" مثالًا حيًا على هذا التوتر: إذ يستطيع الرئيس منح إعفاء مؤقت، لكن الحاجة إلى تجديده باستمرار، بالإضافة إلى ضرورة موافقة الكونجرس في نهاية المطاف لإلغاء القانون، تخلق حالة من عدم اليقين قد يزعزع ثقة المستثمرين الدوليين. تُظهر هذه الديناميكيات المعقدة مدى التشابك بين الاستجابة السريعة للسلطة التنفيذية والرقابة المنظمة التي يمارسها الكونجرس في نظام العقوبات الأميركي. ورغم أن هذا الهيكل يتيح قدرًا من المرونة في التعامل مع التحولات الجيوسياسية، إلا أنه يُفضي أيضًا إلى صعوبات قانونية وتحديات إجرائية، لا سيما إذا جاءت إدارة جديدة تسعى لتعديل أو عكس عقوبات أقرتها إدارات سابقة. ولفهم مدى سرعة وشمولية تخفيف العقوبات، لا بد من الإلمام بكيفية تفاعل هذه الآليات القانونية والمؤسسية معًا.¹⁰



جدول (2): الجهات والآليات المعنية برفع العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا

نوع العقوبة/ الأساس القانوني	الجهة الرئيسية المخولة بالرفع/ الإعفاء	الآلية/ العملية	الشروط الأساسية للرفع
تصنيف "دولة راعية للإرهاب"	الرئيس (مع إخطار الكونغرس)	تقرير يُرسل إلى الكونجرس قبل 45 يومًا من الإلغاء المقترح، يتضمن: تأكيد بعدم دعم الإرهاب خلال الأشهر الستة الماضية، ضمانات بعدم تكراره في المستقبل؛ تغيير جوهر في قيادة الحكومة.	عدم دعم الإرهاب، تغيير جوهر في الحكومة.
"قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان" لعام 2003	الرئيس (إعفاء مع تقرير للكونغرس)؛ الكونغرس (إلغاء كامل)	الإعفاء: قرار رئاسي بأن ذلك يخدم الأمن القومي (قابل للتجديد كل 6 أشهر). الإنهاء الكامل: تقرير رئاسي للكونغرس يؤكد على: وقف دعم الإرهاب/ إغلاق منشاتهم، إنهاء الوجود في لبنان، وقف برامج أسلحة الدمار الشامل/ الصواريخ (مع تحقق دولي)، وقف دعم الإرهاب في العراق، احترام سيادة لبنان، إحراز تقدم كبير في مفاوضات السلام مع إسرائيل ولبنان.	وقف دعم الإرهاب، إنهاء برامج أسلحة الدمار الشامل، إنهاء الاحتلال في لبنان، احترام السيادة، التقدم في عملية السلام.
"قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان" لعام 2003	الرئيس (إعفاء مع تقرير للكونغرس)؛ الكونغرس (إلغاء كامل)	الإعفاء: قرار رئاسي بأن ذلك يخدم الأمن القومي (قابل للتجديد كل 6 أشهر). الإنهاء الكامل: تقرير رئاسي للكونغرس يؤكد على: وقف دعم الإرهاب/ إغلاق منشاتهم، إنهاء الوجود في لبنان، وقف برامج أسلحة الدمار الشامل/ الصواريخ (مع تحقق دولي)، وقف دعم الإرهاب في العراق، احترام سيادة لبنان، إحراز تقدم كبير في مفاوضات السلام مع إسرائيل ولبنان.	وقف دعم الإرهاب، إنهاء برامج أسلحة الدمار الشامل، إنهاء الاحتلال في لبنان، احترام السيادة، التقدم في عملية السلام.
"قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا" لعام 2019	الرئيس (إعفاء/ تعليق)؛ الكونغرس (إلغاء كامل)	الإعفاء: لضرورات الأمن القومي أو الحاجة الإنسانية، التعليق: قرار رئاسي بتعليق العقوبات لفترات قابلة للتجديد (180 يومًا) بناءً على: حماية المدنيين، تسهيل المساعدات، عودة آمنة للنازحين، المحاسبة على جرائم الحرب. الإلغاء الكامل يتطلب إذنًا من الكونغرس.	حماية المدنيين، وصول المساعدات الإنسانية، عودة النازحين، المساءلة عن جرائم الحرب.
الأوامر التنفيذية المستندة إلى "قانون السلطات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية" (مثل الأمر التنفيذي 13582)	الرئيس	إصدار أمر تنفيذي جديد لإنهاء حالة الطوارئ الوطنية.	تقدير رئاسي بناءً على الأهداف السياسية.
تصنيفات "منظمة إرهابية أجنبية"/ "كيان إرهابي عالمي مُصنف بشكل خاص" (مثل "هيئة تحرير الشام")	وزير الخارجية (منظمة إرهابية أجنبية)؛ الرئيس (كيان إرهابي عالمي مُصنف بشكل خاص)	إلغاء تصنيف "منظمة إرهابية أجنبية": قرار وزير الخارجية بأن الظروف تغيرت أو أن الأمن القومي يتطلب ذلك. إلغاء تصنيف «كيان إرهابي عالمي مُصنف بشكل خاص»: سلطة رئاسية، تتطلب تنسيقًا دوليًا إضافيًا إذا كان التصنيف مدعومًا من الأمم المتحدة.	تغير في الظروف، اعتبارات الأمن القومي.



بدأت جميع هذه الخطوات عقب إعلان الرئيس ترامب، حيث سادت حالة من الارتباك في وزارة الخزانة ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الأمريكي وهم يسبقون الزمن لفهم كيفية "تفكيك العقوبات" والتحصير للإجراءات القانونية اللازمة.¹¹ وأكد ماركو روبيو أن التخفيف الأولي للعقوبات سيتم عبر «الإعفاءات والتراخيص»، ولكن الهدف النهائي يتمثل في «الذهاب إلى الكونجرس وطلب رفع العقوبات بشكل دائم» عندما يتم التأكد من أن الظروف الجديدة ستمنع الحاجة إلى إعادة فرضها مستقبلاً.

الأثر الاقتصادي لرفع العقوبات (2026-2030)

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد السوري تحولاً كبيراً بدءاً من يناير 2026، بعد رفع العقوبات في منتصف عام 2025. وتتناول التحليلات الاقتصادية التالية المؤشرات الأساسية، مع مقارنة بين سيناريو «الأساس» الذي يفترض استمرار العقوبات واستمرار الاتجاهات الاقتصادية التي كانت سائدة قبل عام 2025، وسيناريو بديل يفترض رفع العقوبات.¹² في سيناريو الأساس، ظل الاقتصاد السوري في حالة شبه ركود وكان معزولاً عن النظام الاقتصادي العالمي. ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، فإن معدل النمو السنوي الذي كان قائماً قبل عام 2025 (حوالي 1.3%) كان سيعني أن سوريا بحاجة إلى أكثر من خمسين عاماً لاستعادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي كانت عليه قبل الحرب.¹³ أما في سيناريو رفع العقوبات، فيُفترض أن النزاع المسلح قد انتهى بسقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، وأن سوريا أعادت الانخراط في الاقتصاد العالمي. وهذا السيناريو يفتح المجال أمام انتعاش اقتصادي مدفوع بإعادة الإعمار، واستئناف التجارة، واستعادة ثقة المستثمرين.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: الآثار السنوية والتراكمية

سيناريو الأساس

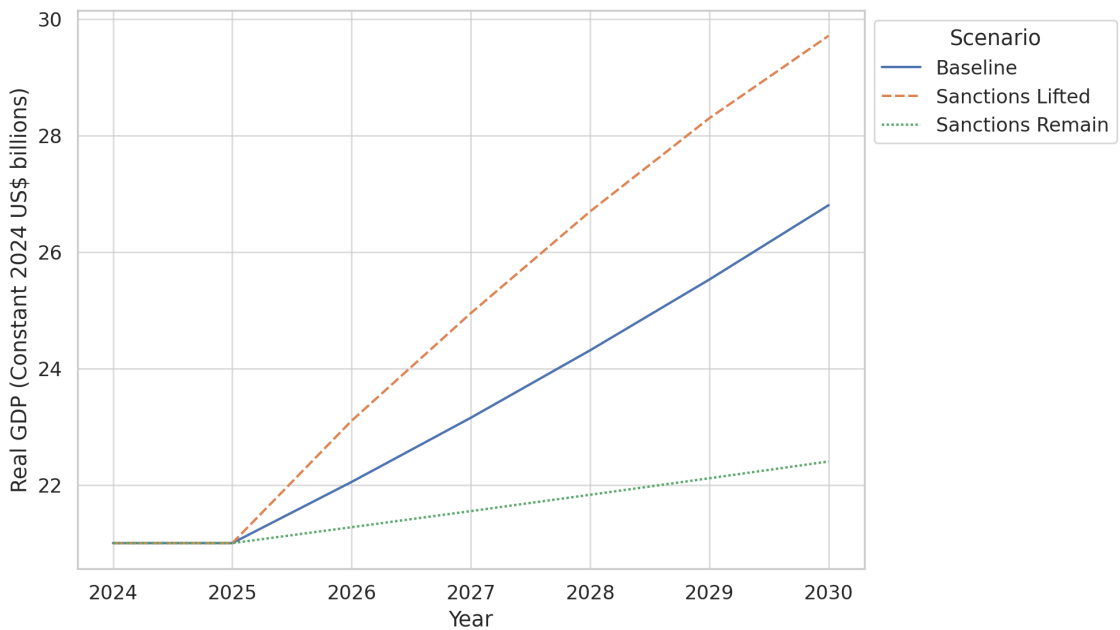
خلال فترة الحرب والعقوبات (2011-2024)، انهار الناتج المحلي الإجمالي لسوريا. ففي عام 2024، قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 21 مليار دولار (بالقيمة الاسمية)، أي ما يعادل تقريباً ثلث حجمه في عام 2010. وقد كان النمو السنوي خلال حقبة العقوبات سلبياً أو منخفضاً للغاية. على سبيل المثال، تُظهر البيانات الرسمية أن الناتج المحلي انخفض إلى النصف بين عامي 2010 و2022، ويُقدَّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخسائر التراكمية للناتج المحلي الإجمالي بنحو 800 مليار دولار خلال الفترة 2011-2024 (بحسب أسعار عام 2010). وفي حال استمرار العقوبات، من المرجَّح أن يظل الاقتصاد السوري في حالة ركود. فتوقعات البرنامج الإنمائي التي تشير إلى نمو سنوي يبلغ نحو 1.3% في غياب تغييرات جوهرية توجي بتعافي بطيء ومؤلم للغاية. وعملياً، فإن أي مكاسب اقتصادية بعد الحرب في ظل العقوبات ستكون محدودة بسبب غياب الاستثمارات الأجنبية، واستمرار القيود على صادرات النفط، والعزلة المالية



الكاملة عن النظام المصرفي العالمي. وستظل سوريا محاصرة في فخ النمو المنخفض، ربما بمعدل نمو يتراوح بين 1 و2% فقط سنوياً (إذا تحقق أصلاً)، يكون مصدره الرئيس الزراعة المعيشية والأسواق غير الرسمية. ويتمشى هذا السيناريو مع تحذير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن استعادة الناتج المحلي الإجمالي لما قبل الحرب قد يستغرق أكثر من خمسين عامًا في ظل هذا الوضع.¹⁴

مع انطلاق إجراءات رفع العقوبات في منتصف عام 2025، نتوقع أن تبدأ التأثيرات الاقتصادية الحقيقية بالظهور اعتباراً من يناير 2026. ويستعرض التحليل الوارد أدناه مقارنة بين سيناريو الأساس (استمرار العقوبات واستمرار الاتجاهات التي سبقت 2025) وسيناريو رفع العقوبات، عبر عدد من المؤشرات الرئيسية. ففي سيناريو الأساس، كان الاقتصاد السوري في حالة ركود وعزلة شبه تامة؛ وقد قُدِّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التعافي الكامل للناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى ما قبل الحرب سيتطلب أكثر من نصف قرن بمعدل النمو المتواضع قبل 2025 (تقريباً 1.3%). أما سيناريو رفع العقوبات، فيفترض انتهاء النزاع المسلح (بسقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024) وعودة سوريا إلى الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي، ما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال إعادة الإعمار الشاملة، واستئناف العلاقات التجارية الدولية، واستعادة ثقة المستثمرين الإقليميين والدوليين.

شكل (1) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: الآثار السنوية والتراكمية





ما بعد رفع العقوبات

من المتوقع أن يؤدي رفع العقوبات الأمريكية (وعقوبات الحلفاء) خلال 2025-2026 إلى إطلاق تعافٍ اقتصادي حاد في سوريا. ونتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا من رقمين في السنوات الأولى بعد رفع العقوبات، يليه مرحلة من النمو القوي والمستدام مع تسارع جهود إعادة الإعمار:

2026: قد يشهد العام الأول الكامل بدون عقوبات نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتجاوز 10%. ومن المتوقع حدوث طفرة اقتصادية مدفوعة بعدة عوامل رئيسية: **أولاً**، استئناف إنتاج النفط وتصديره (انظر قسم التجارة أدناه) سيضيف إنتاجًا جديدًا؛ وهذا يشبه ما حدث في إيران، التي شهدت اقتصادها "انتعاشًا" ملحوظًا بنمو قدره 12.3% في عام 2016 بعد رفع العقوبات.

قد تكون القفزة السورية أقل قليلًا بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، لكن من المرجح أن تتحقق دفعة مماثلة يقودها قطاع النفط. **ثانيًا**، ستقود عملية إعادة الإعمار والاستثمار عملية النمو: ومع إزالة القيود، يمكن أن يتدفق رأس المال الأجنبي - لا سيما من دول الخليج والمؤسسات الدولية - لتمويل مشروعات ضخمة تتعلق ببناء الطرق، وشبكات الكهرباء، والمدن الجديدة، وهو ما يخلق وظائف ويعزز الدخول. على سبيل المثال، أعلن البنك الدولي عن إعادة انخراطه في سوريا، وإطلاق مشروع جديد للطاقة الكهربائية فور قيام الحكومة السورية بتسوية المتأخرات المستحقة عليها.

ثالثًا، سيؤدي تحسن الثقة إلى تحفيز الاستهلاك الخاص؛ إذ من المتوقع أن يؤدي استقرار سعر صرف الليرة السورية (انظر قسم الصرف أدناه) وتدفق السلع إلى تحسين الإنفاق الاستهلاكي مقارنة بمستوياته المكبوتة سابقًا.

2027-2030: نتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال هذه الفترة ما بين 5% و8% سنويًا. فمع انحسار الطفرة الأولية الناتجة عن استعادة الطاقات المعطلة، سيتباطأ النمو تدريجيًا، لكنه سيظل قويًا. ويمكن تصور مسار نمو يبلغ مثلاً 8% في 2027، و7% في 2028، و5-6% في 2029-2030.

هذا المسار يتماشى مع تجارب بلدان أخرى شهدت انتعاشًا بعد الصراعات. فعلى سبيل المثال، شهد الاقتصاد العراقي بعد الحرب والعقوبات نموًا مرتفعًا للغاية في السنة الأولى، تلاه نمو متوسط في السنوات التالية خلال مرحلة إعادة الإعمار. من المتوقع أن تستعيد القطاعات غير النفطية في سوريا - مثل الصناعة والخدمات والزراعة - نشاطها تدريجيًا بفضل تدفقات التمويل الأجنبي وتحسن الاستقرار الداخلي.



يشير المحللون إلى أن الحفاظ على النمو المستدام يعتمد أيضًا على تنفيذ إصلاحات اقتصادية وهيكلية، حيث أن رفع العقوبات هو «خطوة أولى فقط... ويستلزم تنفيذ سياسات إصلاحية... لضمان تعافي حقيقي ومنتج». إذا قامت الحكومة الجديدة بتطبيق إصلاحات صديقة لبيئة الأعمال، وتحديث القطاع المصرفي (مثل إزالة اسم سوريا من القوائم الدولية لمراقبة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب)، فإن ذلك سيعزز مسار النمو الاقتصادي.

الأثر التراكمي

خلال الفترة من 2026 إلى 2030، يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سوريا بنسبة إجمالية تتراوح بين 50% و70%، أي أن الاقتصاد الذي كان يُقدّر بـ21 مليار دولار في عام 2024 قد يتحول إلى نحو 30-35 مليار دولار أو أكثر بحلول عام 2030 (وفقًا لأسعار عام 2024 الثابتة). أما في السيناريو المقابل - أي في حال استمرار العقوبات - فمن المرجح أن يكون النمو الاقتصادي محدودًا جدًا، بحيث لا يتجاوز نسبة 10% على مدار خمس سنوات كاملة، وقد يبقى الاقتصاد في حالة ركود شبه كامل. وبالتالي، بحلول عام 2030، من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي في سيناريو رفع العقوبات أعلى بعشرات النقاط المئوية مقارنة بما كان سيكون عليه في حال استمرت العقوبات دون تغيير.

وبعبارة أخرى: فإن رفع العقوبات قد يختصر الجدول الزمني لتعافي سوريا اقتصاديًا من «نصف قرن» إلى عقدين أو أقل. وفي السيناريو المتفائل، فإن نموًا مستدامًا بنسبة تقارب 7% يمكن أن يؤدي إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي خلال حوالي عشر سنوات؛ وهو مسار بعيد كل البعد عن المسار الثابت تقريبًا في ظل العقوبات. لكن يجدر التنويه إلى أن هذه التقديرات الإيجابية تفترض استقرار الوضع الأمني وتوافر تمويل فعال لجهود إعادة الإعمار. فحدوث أي انتكاسات - مثل عودة النزاع المسلح أو تردد المستثمرين في ضخ أموالهم - يمكن أن يقلص وتيرة النمو ويؤثر سلبًا على التوقعات. كما يحذر المحللون من الإفراط في التفاؤل بشأن سرعة التعافي؛ فعلى الرغم من أن المؤشرات الكلية قد تتحسن بسرعة نسبيًا، إلا أن «التأثيرات الملموسة على أرض الواقع قد تستغرق عامًا على الأقل قبل أن يشعر بها المواطنون بصورة واضحة». ومع ذلك، فإن الفارق بين اقتصاد خاضع للعقوبات وآخر بعد رفعها يُعد صارخًا: اقتصاد شبه راكد في مقابل توسع قوي ونشط.

التجارة (إجمالي الصادرات والواردات)

خط الأساس تحت وطأة العقوبات

تعرّضت التجارة الخارجية السورية لانهايار شبه كامل نتيجة الحرب والعقوبات، فقد تراجعت الصادرات إلى مجرد جزء ضئيل من مستوياتها السابقة. ففي عام 2010، قبل اندلاع الصراع،



بلغت قيمة الصادرات السورية من السلع والخدمات حوالي 18.4 مليار دولار (وكان النفط والسياحة من أبرز مكوّناتها). لكن بحلول عام 2021، انهارت الصادرات إلى 1.8 مليار دولار فقط،¹⁵ أي بانخفاض قدره 90%.

تراجعت صادرات النفط على وجه الخصوص إلى حد التلاشي، نتيجة لفقدان معظم الحقول النفطية، وتطبيق الحظر النفطي، بينما اختفى قطاع السياحة بالكامل تقريبًا خلال سنوات الحرب. كما انكمشت الواردات بشكل كبير، بفعل التقلّص الحاد في الاقتصاد السوري وصعوبة تمويل التجارة أو تنفيذ المعاملات بسبب العقوبات الدولية. ورغم ندرة البيانات الدقيقة حول الواردات، إلا أن الوقائع تشير إلى أن النظام لجأ إلى قنوات غير رسمية وغير شرعية للحصول على الاحتياجات الأساسية. فعلى سبيل المثال، مؤل النظام السوري وارداته الحيوية (مثل الوقود) بأموال غير قانونية مصدرها تجارة مخدر «الكتّاحون»، إضافة إلى اعتماد متزايد على خطوط الائتمان الإيرانية، في ظل عدم القدرة على إجراء تجارة طبيعية.¹⁶

قبل سقوط الأسد، كانت سوريا تتلقى ما يُقدّر بين مليون وثلاثة ملايين برميل نفط شهريًا من إيران؛ كدعم لتلبية احتياجات السوق المحلية، وهو ما شكّل شريان حياة حيويًا للواردات، وإن كان أيضًا محدودًا بسبب العقوبات المفروضة على إيران نفسها.

بوجه عام، وفي ظل العقوبات، عانت سوريا من عجز تجاري مستمر، ولم تتمكن من زيادة صادراتها بشكل يُذكر.

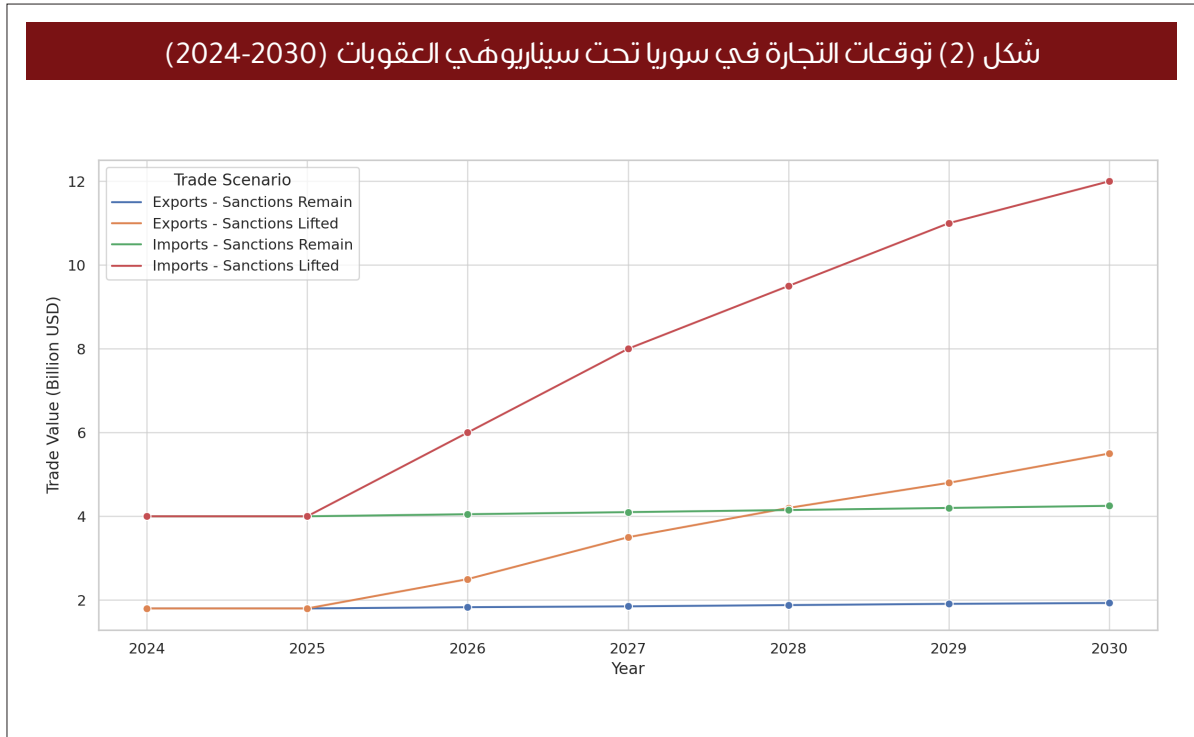
أما محاولات تصدير سلع قانونية (مثل المنتجات الزراعية)، فقد اصطدمت بعقبات حادة، أبرزها العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي وشحن البضائع. وكما أشار أحد الخبراء: “حتى بعد أن باتت بعض المناطق تحت سيطرة المعارضة، فإن العقوبات جعلت من الصعب تصدير البضائع المشروعة”.

وبناء على ذلك، فإن السيناريو الأساسي الممتد حتى عام 2030 (مع استمرار العقوبات) يُتوقع أن يُبقي حجم التجارة الخارجية السورية عند مستويات متدنية للغاية. فقد ترتفع الصادرات قليلًا في حال استقرار الأوضاع جزئيًا (مثلًا من خلال تحسّن محدود في الزراعة)، لكن من المرجّح أن تظل دون مستوى بضعة مليارات دولار سنويًا. في المقابل، ستظل الواردات مقيدة بشح العملات الأجنبية، ما سيدفع البلاد للاستمرار في الاعتماد على شبكات السوق السوداء للحصول على المواد الأساسية، دون إمكانية بيع النفط أو غيره من السلع بحرية في الأسواق العالمية.

لقد أدّت أكثر من عشر سنوات من الحرب والعقوبات إلى تدمير التجارة الخارجية السورية، ما جعل إجمالي صادراتها لا يساوي سوى جزء يسير مما كانت عليه قبل عام 2011. وتقرّان هذه الدراسة بين سيناريوهين متناقضين لمستقبل التجارة: استمرار العقوبات، مقابل رفعها الكامل اعتبارًا من عام 2026.



شكل (2) توقعات التجارة في سوريا تحت سيناريوهي العقوبات (2024-2030)



يُظهر الرسم البياني أنه في حال استمرار العقوبات، فإن صادرات سوريا ستبقى شبه راكدة، لتتجاوز بالكاد حاجز 1.9 مليار دولار بحلول عام 2030، مع نمو سنوي ضعيف يقارب 1.3%، وهو ما يعكس القيود على مبيعات النفط، وانعدام الوصول إلى النظام المصرفي الرسمي، ومحدودية النفاد إلى الأسواق. أما الواردات، فستظل مقيدة عند حدود 4.2 مليار دولار تقريباً، إذ تمنع ندرة العملات الصعبة توسيع تدفقات السلع الحيوية والاستهلاكية.

في المقابل، فإن رفع العقوبات سيطلق العنان لنمو تجاري حاد. إذ ترتفع الصادرات إلى ثلاثة أضعاف خلال الفترة، متجاوزة 5.5 مليار دولار بحلول عام 2030، مع استئناف صادرات النفط (بمعدل يقارب 100 ألف برميل يومياً)، وانتعاش صادرات الفوسفات والمنتجات الزراعية والصناعية، وإعادة فتح ممرات التجارة الإقليمية. كما ستقفز الواردات إلى أكثر من 12 مليار دولار، مدفوعة باحتياجات إعادة الإعمار، وإصلاح شبكات الكهرباء، وإعادة دمج السوق السورية بالاستهلاك العالمي، وهو ما يخلق طلباً هائلاً على السلع الأجنبية.

ورغم أن هذا التعافي سيؤدي إلى اتساع العجز التجاري على المدى القصير، إلا أنه يمثل تحولاً محورياً من اقتصاد البقاء إلى اقتصاد التكامل القائم على النمو. وبحلول عام 2030، يتجاوز الفرق بين السيناريوهين أكثر من 6 مليارات دولار سنوياً في حجم التجارة؛ ما يعكس القبضة الهيكلية الخانقة التي فرضتها العقوبات، والإمكانات الحافزة التي يوفرها تطبيع التعاملات المالية.



سيناريو ما بعد رفع العقوبات

يمثل رفع العقوبات خلال الفترة 2025-2026 نقطة تحوّل حاسمة في التجارة السورية.¹⁷ ونتوقع توسّعًا حادًا في كل من الصادرات والواردات خلال الأفق الممتد من 2026 حتى 2030:

الصادرات

بحلول عام 2030، قد تتضاعف صادرات سوريا ثلاث مرات أو أكثر مقارنة بفترة العقوبات.

أولى دفعات التعافي ستأتي من صادرات النفط. فمع رفع العقوبات، ستمكن سوريا من تصدير النفط بشكل قانوني، كما ستكون قادرة على جذب استثمارات أجنبية لإعادة إحياء الحقول النفطية. قبل الحرب، كانت سوريا تنتج نحو 380 ألف برميل يوميًا، وتُصدّر ما يقرب من 150 ألف برميل في اليوم عام 2008، وهو ما كان يُشكّل أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

من غير الواقعي العودة إلى تلك المستويات بسرعة، إذ أن البنية التحتية والآبار تعرضت لأضرار كبيرة، لكن حتى الوصول إلى مستوى 100 ألف برميل يوميًا بحلول أواخر العقد سيكون ذا دلالة كبرى. وباحتساب متوسط سعر للبرميل ما بين 70 إلى 80 دولارًا، فإن هذا الحجم يعادل عائدًا سنويًا يتراوح بين 2.5 إلى 3 مليارات دولار من إيرادات التصدير النفطي، ما يعيد قطاع الطاقة إلى موقعه كأكبر مصدر للعملة الصعبة.

من المتوقع أيضًا أن يشهد قطاعا الزراعة والمنسوجات انتعاشًا (من المنتجات السورية التقليدية مثل القطن والقمح والزيتون والملابس)، وذلك بمجرد إعادة فتح القنوات المصرفية والملاحية. وقد تُستأنف أيضًا صادرات الفوسفات (تمتلك سوريا احتياطيّات فوسفات كانت خاضعة للعقوبات). وفي حال استتباب الأمن بحلول أواخر العقد، قد تنتعش السياحة وقطاع السفر أيضًا، نظرًا لما تزخر به سوريا من مواقع تاريخية ومعالم دينية يمكن أن تجذب الزوار، مما يسهم في رفع إيرادات قطاع الخدمات.

تشير التقديرات المتحفظة إلى أن إجمالي الصادرات قد يصل بحلول عام 2030 إلى ما بين 5 و6 مليارات دولار سنويًا أو أكثر - ارتفاعًا من أقل من ملياري دولار عام 2021. ورغم أن هذه الأرقام لا تزال دون مستوى ما قبل الحرب (18 مليار دولار في 2010)، فإنها تمثل تعافيًا ملموسًا.

من المرجح أن تعود تركيبة الصادرات إلى نمطها السابق، حيث يشكّل النفط نحو 50% من إجمالي الصادرات (كما كان قبل الحرب)، ويتوزع الباقي بين الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات. ومن المهم الإشارة إلى أن الأسواق الإقليمية والأوروبية يُتوقع أن تُفتح مجددًا أمام السلع السورية بعد رفع العقوبات الأميركية - إذ بدأ الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة برفع بعض العقوبات عقب تغيّر السياسة الأمريكية - ما يعني أن سوريا ستستعيد إمكانية الوصول إلى مستهلكين رئيسيين في كل من الأردن، ولبنان، والعراق، ودول الخليج، وأوروبا.



الواردات

ستشهد الواردات السورية قفزة كبيرة فور رفع العقوبات، مدفوعة بطلب استهلاكي متراكم واحتياجات هائلة لإعادة الإعمار. ففي ظل العقوبات، تراجعت أحجام الواردات بشكل حاد، وكانت السلع الأساسية مثل الوقود، والمواد الغذائية، والأدوية، وقطع الغيار نادرة في كثير من الأحيان.

بعد عام 2025، نتوقع أن تتضاعف الواردات على الأقل بحلول عام 2030 مقارنة بخط الأساس خلال حقبة العقوبات. وتشمل المحركات الرئيسية لهذا النمو: واردات مواد إعادة الإعمار (مثل الإسمنت، والحديد، والمعدات الثقيلة) بكميات ضخمة لإعادة بناء المدن والبنى التحتية والمساكن. كما ستعود السلع الاستهلاكية والإلكترونيات إلى السوق السورية مع إعادة تجار سوريا علاقاتهم مع الموردين الأجانب ومع تعافي القدرة الشرائية للمواطنين. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تعود واردات السيارات والأجهزة المنزلية-التي كانت شبه غائبة خلال العقوبات-إلى الظهور بقوة.

واردات الطاقة، مثل الوقود المكرر، قد ترتفع في البداية لسد الفجوة إلى أن تتوسع القدرات الإنتاجية المحلية. ومع توقف إيران عن شحنات النفط المدعومة بعد سقوط الأسد، فإن سوريا ستتمكن الآن من شراء الوقود علناً من الأسواق الدولية أو تلقي مساعدات نفطية من دول الخليج.

بالإضافة إلى ذلك، قد تستورد الحكومة الجديدة سلعاً رأسمالية لمشاريع استثمارية (مثل المولدات الكهربائية ومعدات الاتصالات)، وهي سلع كانت محظورة سابقاً بفعل العقوبات. نتوقع أن تصل قيمة الواردات إلى ما بين 10 و12 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030، مقارنة بتقديرات غير رسمية لا تتجاوز بضعة مليارات تحت وطأة العقوبات. هذا الازدهار في الواردات سيُحسن مستويات المعيشة (من خلال زيادة توفر السلع)، لكنه يعني أيضاً أن سوريا ستُسجل عجزاً تجارياً في المدى المتوسط؛ وهو أمر متوقع، إذ سيتم تمويل الفارق بين الصادرات والواردات من خلال المساعدات الخارجية والاستثمارات خلال فترة إعادة الإعمار.

في الواقع، فإن استئناف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عمليتهما في سوريا (وهو ما أصبح ممكناً بعد تسوية المتأخرات المالية) يعني أن سوريا ستتمكن من الحصول على قروض تنمية لتمويل استيراد السلع الضرورية.



الميزان التجاري وتركيبه التجارية

مع تعافي الصادرات ولكن بقاء مستوى الواردات أعلى بكثير، من المرجح أن تسجل سوريا عجزاً تجارياً خلال الفترة من 2026 إلى 2030. ومع ذلك، يمكن تمويل هذا العجز عبر تدفقات المساعدات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المغتربين بمجرد رفع العقوبات. وقد بدأت دول الخليج بالفعل في تقديم الدعم؛ فعلى سبيل المثال، قامت السعودية وقطر في عام 2025 بتسوية ديون سوريا المستحقة للبنك الدولي وتعهدها بتقديم الدعم المالي. وتستخدم هذه المنح عملياً لتمويل واردات المعدات الرأسمالية. ومع مرور الوقت، وبينما ترتفع صادرات النفط ويحل الإنتاج المحلي محل بعض الواردات، فمن المتوقع أن يقلص العجز التجاري تدريجياً. وبحلول عام 2030، قد يعود النفط ليطغى جزءاً كبيراً من تكاليف الواردات، مما يقلل من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

وباختصار، فإن رفع العقوبات سيعيد ربط سوريا بالتجارة العالمية. ومن المتوقع أن تتضاعف الصادرات على الأقل مقارنة بمستوياتها خلال العقوبات -مع تصدّر النفط قائمة الصادرات- في حين سترتفع الواردات بشكل أكثر حدة نتيجة جذب عملية إعادة الإعمار للسلع الأجنبية. وتُعد القدرة على التجارة بحرية ركيزة أساسية في "النهضة الاقتصادية" المرتقبة لسوريا؛ وكما أشار أحد التحليلات، فإن الشركات والبنوك متعددة الجنسيات لن تنخرط في سوريا طالما بقيت العقوبات الثانوية الأمريكية قائمة.¹⁸ لكن مع رفع العقوبات، يمكن استئناف النشاط التجاري الطبيعي. والنتيجة المباشرة لذلك ستكون توافر مزيد من السلع على رفوف المتاجر، وعودة دوران عجلات المصانع بفضل المدخلات المستوردة، وظهور المنتجات السورية مجدداً في أسواق التصدير لأول مرة منذ سنوات.

سعر الصرف (الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي)

السيناريو الأساسي قبل رفع العقوبات: قضت سنوات الحرب والعقوبات فعلياً على قيمة الليرة السورية. فقبل اندلاع الصراع، كانت الليرة مستقرة نسبياً عند حوالي 47 ليرة مقابل الدولار (مارس 2011).¹⁹ لكن بعد ذلك، دخلت العملة في حالة من التدهور المتسارع. وبحلول أواخر عام 2024، قبيل الإطاحة ببشار الأسد، بلغ سعر الصرف في السوق السوداء نحو 22,000 ليرة للدولار الواحد - أي انخفاضاً مذهلاً في القيمة بنسبة تقارب 99.8.

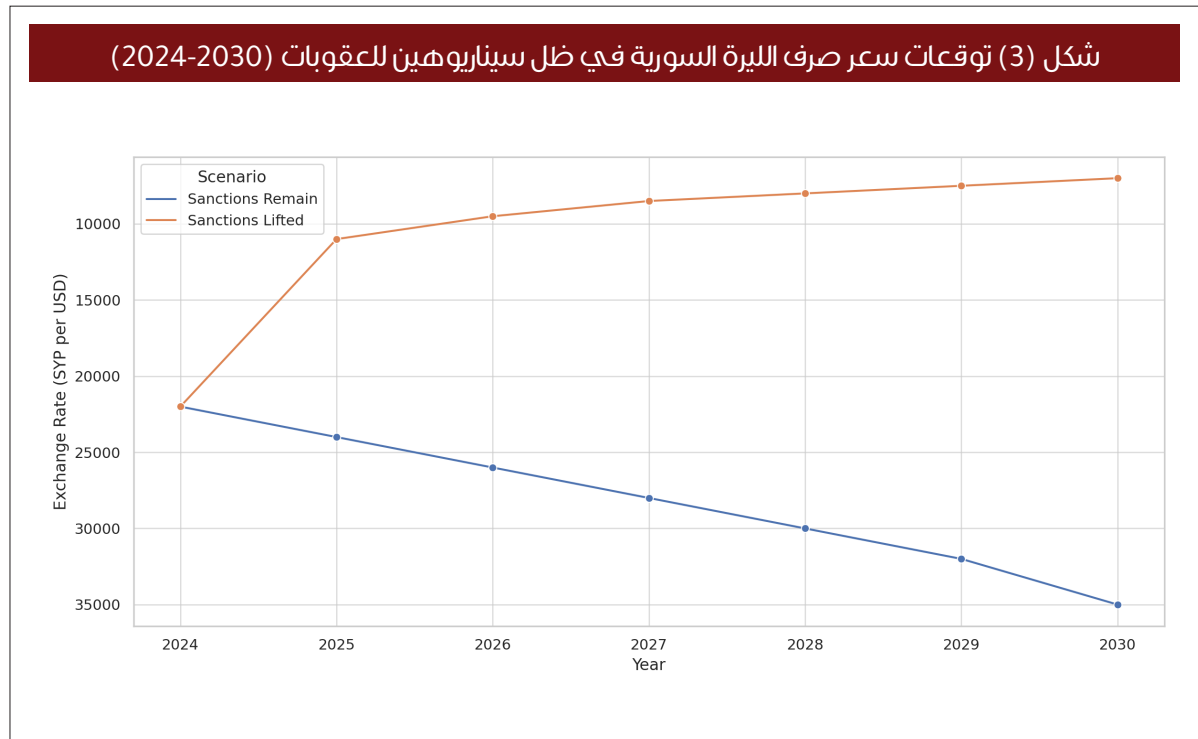
في ظل العقوبات، فقد المصرف المركزي قدرته شبه الكاملة على تثبيت العملة نتيجة لتبخر الاحتياطات الأجنبية (كما سنوضح أدناه) وانهيار الثقة العامة. وقد أدى ذلك إلى ظهور أسعار صرف متعددة في السوق، حيث حاول النظام إدارة الشح في العملات الأجنبية. وفي عام 2019، عندما ضربت الأزمة المالية لبنان - وهو أحد مصادر الدولار الرئيسية للسوريين - هبطت الليرة أكثر.²⁰



ولو استمرت العقوبات، لكانت الليرة مرشحة لمزيد من التدهور أو التقلب الشديد. وحتى مع انتهاء الحرب، فإن سوريا الخاضعة للعقوبات كانت ستواجه نقصاً حاداً في الدولار (نتيجة لضعف الصادرات وغياب المساعدات)، وبالتالي كانت العملة ستظل تحت ضغط كبير. ومن المحتمل أن يواصل سعر السوق الموازية تصاعده الحاد (ليصل إلى عشرات الآلاف من الليرات مقابل الدولار، ربما). وكنتيجة لذلك، كان من الممكن أن يستمر سعر السوق السوداء في الارتفاع إلى عشرات آلاف الليرات مقابل الدولار، وربما يدخل في منطقة التضخم المفرط، مما يزيد من تآكل القوة الشرائية للمواطنين.

لقد شهدت الليرة السورية انهياراً شبه كامل خلال سنوات الحرب، وبلغت أدنى مستوياتها التاريخية. يوضح هذا الرسم البياني مسار سعر الصرف المتوقع في المستقبل ضمن سيناريوهين متباينين: استمرار العقوبات الأمريكية، مقابل الرفع الكامل لها بحلول يناير 2026.

شكل (3) توقعات سعر صرف الليرة السورية في ظل سيناريوهين للعقوبات (2024-2030)



في ظل استمرار العقوبات يبقى المصرف المركزي السوري معزولاً عن النظام المالي العالمي، عاجزاً عن الوصول إلى العملات الصعبة أو التدخل في الأسواق. وتدخل الليرة السورية في دوامة هبوط مستمر، مدفوعة بارتفاع الطلب على الدولار لتمويل الواردات، وضغوط تضخمية مفرطة، وتآكل ثقة الجمهور. وبحلول عام 2030، يصل سعر الصرف إلى 35,000 ليرة مقابل الدولار الواحد، ما يؤدي فعلياً إلى تدمير القوة الشرائية المحلية ورفع تكاليف الاستيراد بشكل حاد.



في المقابل، إذا تم رفع العقوبات تشهد الليرة السورية تحسناً ملحوظاً بدءاً من عام 2025، حيث ارتفعت قيمتها بنسبة 25% فور الإعلان عن رفع العقوبات - وهي قفزة عكست تجدد الثقة في السوق. وتساهم عودة صادرات النفط الرسمية، وتدفقات المساعدات، وتحويلات المغتربين في إعادة بناء قاعدة احتياطات البلاد من العملات الأجنبية.

أما إذا تم رفع العقوبات، فإن الارتفاع الأولي بنسبة 25% في قيمة الليرة خلال عام 2025 (والذي تم تسجيله بالفعل بعد إعلان رفع العقوبات) سيزداد مع استئناف صادرات النفط الرسمية، وتدفق أموال المانحين، وتحويلات المغتربين، مما يعيد بناء قاعدة الاحتياطات الأجنبية لسوريا. ستشهد الليرة تحسناً ملحوظاً خلال عامي 2026-2027، قبل أن تستقر تدريجياً. وبحلول عام 2030، يُتوقع أن تستعيد العملة نحو 70% من قيمتها المفقودة، لتتداول عند حوالي 7000 ليرة للدولار، مما يسمح بواردات أرخص، وانخفاض في التضخم، وتعزيز مصداقية السياسة النقدية.

إذاً، التباين بين السيناريوهين جوهري: فأحد المسارات يقود إلى انهيار اقتصادي كلي، في حين يفتح المسار الآخر الباب أمام تعافٍ نقدي. ومن ثم، يصبح سعر الصرف مؤشراً مباشراً لمدى التخفيف من العقوبات ولوتيرة إعادة دمج سوريا في التدفقات المالية العالمية.

التوقعات بعد رفع العقوبات

لقد أدّى الإعلان عن رفع العقوبات وتنفيذه إلى تحسّن ملحوظ في قيمة العملة السورية. فمباشرة بعد تصريح الرئيس ترامب في مايو 2025، قفزت الليرة بنحو 25% مقابل الدولار - في دلالة مبكرة على عودة الثقة في السوق، في مؤشر مبكر على عودة الثقة إلى الأسواق. وبادرت الحكومة المؤقتة إلى توحيد سعر الصرف، حيث تم تحديد السعر الرسمي بحلول منتصف مايو 2025 عند حوالي 11065 ليرة للدولار الواحد، أي ما يعادل نصف سعر السوق السوداء الذي تم تسجيله في أواخر عام 2024. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاستقرار ويتعمق تدريجياً بدءاً من عام 2026.

مع عودة التدفقات الفعلية للعملات الأجنبية - من عائدات تصدير النفط، وأموال المانحين، وتحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية - من المتوقع أن تستعيد الليرة السورية جزءاً من قيمتها وتستقر مقارنة بمستوياتها المتدنية خلال سنوات الحرب. وتشير التقديرات إلى أن الليرة قد تشهد تحسناً تدريجياً لتصل إلى نطاق أكثر اعتدالاً؛ فعلى سبيل المثال، قد ترتفع قيمتها بحيث يتراوح سعر الصرف خلال عامي 2026-2027 في حدود بضعة آلاف فقط مقابل الدولار، مقارنة بمستويات تجاوزت 10,000 ليرة في ظل العقوبات. ويذهب بعض المتفائلين إلى أن السعر قد ينخفض إلى أقل من 5,000 ليرة للدولار إذا تدفقت رؤوس أموال كبيرة إلى البلاد، وإن كان من الحكمة توقع تقلبات على المدى القصير.



من الناحية النوعية، فإن رفع العقوبات يزيل معظم الضغوط التي كانت تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، من خلال إعادة فتح قنوات الوصول إلى الدولار والعملات الصعبة الأخرى. وبات بمقدور المصرف المركزي، بعد خروجه من القوائم السوداء، أن يمارس مهامه بصورة طبيعية؛ فيمكنه الآن استقبال العملات الأجنبية الناتجة عن مبيعات النفط والمساعدات، والتدخل في سوق الصرف، واستعادة ثقة الجمهور. وقد تعهد محافظ البنك المركزي الجديد بالحفاظ على سعر موحد وإدارة السياسة النقدية بشكل حكيم. ومن المرجح أن يساهم الدعم الفني الدولي (مثل مساعدات صندوق النقد الدولي) في استقرار النظام النقدي.

ومع ذلك، فإن مسار الليرة سيعتمد على الخيارات والسياسات المتبعة. فالتدفق الكبير للمساعدات والاستثمارات قد يؤدي إلى تعزيز قيمة الليرة (تحسنها) إذا ما زاد عرض الدولار مقارنةً بالطلب المحلي عليه. ومن جهة أخرى، فإن الطفرة المتوقعة في الواردات ستولد طلباً متزايداً على العملات الأجنبية لسداد أثمانها، ما قد يُشكل ضغطاً عكسياً على الليرة. ومن الصعب التنبؤ بالتأثير الصافي بدقة. لكن النقطة الأساسية تكمن في أن المصرف المركزي، في غياب العقوبات، سيتمكن من التدخل بفعالية، وأن القيمة الجوهرية لليرة ينبغي أن تكون أعلى بكثير مما كانت عليه أثناء العزلة الاقتصادية.

وبحسب أكثر التقديرات تحفظاً، نتوقع أن تتمكّن الليرة السورية من الحفاظ على استقرارها أو حتى تحقيق بعض المكاسب في قيمتها، بخلاف الانخفاض المتواصل الذي ساد خلال فترة العقوبات. فعلى سبيل المثال، إذا استقر سعر الصرف بين 5000 إلى 8000 ليرة للدولار خلال السنوات القليلة المقبلة، فإن ذلك يمثل تحسناً هائلاً مقارنةً بسعر يفوق 22,000 ليرة في ظل العقوبات - وهو ما يجعل الواردات أقل كلفة ويساهم في كبح جماح التضخم.

للمقارنة: عندما حصلت إيران على تخفيف للعقوبات في عام 2016، استقر سوق صرف عملتها، وتقلّص الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق إلى حد كبير. ونحن نتوقع ديناميكية مشابهة في سوريا - فقد تقلّص الفارق فعلاً، وتم اعتماد سعر موحد يبلغ نحو 11,000 ليرة للدولار. ومن المرجح أن يواصل هذا السعر تحسنه مع تزايد الثقة. وستعكس المسارات المستقبلية لسعر الصرف أيضاً الفروقات في معدلات التضخم؛ فبينما عانت سوريا من تضخم مرتفع، فإن إحلال السلام وتحسن السياسات النقدية قد يؤديان إلى تباطؤه، وهو ما سيدعم القيمة الحقيقية للعملة.

الخلاصة: إن رفع العقوبات منح الليرة السورية «فرصة حياة جديدة». فبدلاً من أن تظل عملة متهاوية عديمة القيمة، باتت مهياة لأن تستقر وتحسن تدريجياً. ومن المرجح أن يتبع إعادة التقييم لمرة واحدة تحسن تدريجي في القيمة إذا ما استمرت الإصلاحات. هذا من شأنه أن يجعل السلع المستوردة أكثر قابلية للشراء محلياً، ويُعيد للأسر السورية جزءاً من قوتها الشرائية. كما أن خطر انهيار العملة سيتراجع بدرجة كبيرة بمجرد إعادة ربط سوريا بالتدفقات المالية العالمية. لكن بطبيعة الحال، فإن الحفاظ على هذه المكاسب يتطلب إدارة مالية



رشيدة؛ فالليرة لن تحافظ على قيمتها إلا إذا تجنبت الحكومة الإفراط في طباعة النقود، واستمر الاستقرار السياسي في البلاد.

الاحتياطي الإجمالي من العملات الأجنبية

سيناريو الأساس (فترة العقوبات)

شهد احتياطي سوريا من العملات الأجنبية استنزافاً شبه تام خلال فترة العقوبات. فعندما اندلعت الحرب في عام 2011، كانت البلاد تمتلك احتياطيات كبيرة: إذ قدّر صندوق النقد الدولي في عام 2010 أن سوريا كانت تحتفظ بنحو 18.5 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي، استخدمها المصرف المركزي للدفاع عن الليرة خلال السنوات الأولى من الحرب.²¹ غير أن العجز التجاري المتراكم، وفقدان عائدات النفط، والعقوبات التي قيدت الوصول الخارجي إلى الأسواق العالمية، تسببت في انهيار تدريجي للاحتياطيات. وبحلول منتصف العقد الثاني من القرن الحالي، أشارت التقارير إلى أن ما تبقى من الاحتياطي لا يتجاوز بضعة مليارات، معظمها في أصول غير سائلة.

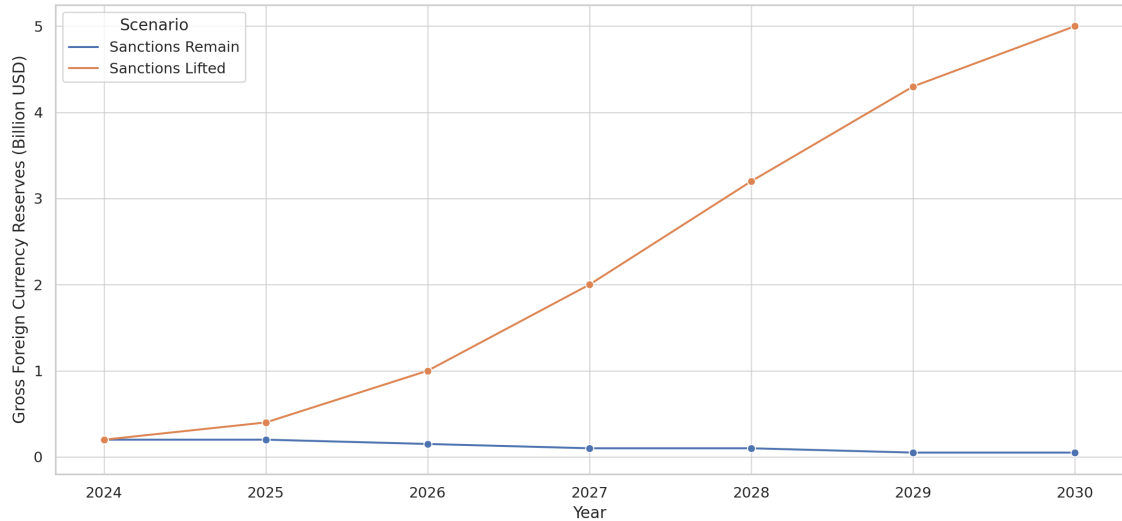
وبحلول عام 2024، كانت الاحتياطيات القابلة للاستخدام شبه معدومة: إذ أفادت مصادر لوكالة "رويترز" بأن المصرف المركزي السوري لم يكن يحتفظ إلا بنحو 200 مليون دولار فقط كاحتياطي نقدي فعلي - وهو مبلغ لا يكاد يُذكر على مستوى اقتصاد دولة. (يجدر بالذكر أن سوريا تمتلك نحو 26 طنّاً من الذهب، تُقدّر قيمتها بـ 2.6 مليار دولار، لكن من غير الممكن استخدام هذا الذهب كمصدر سيولة فعّال ما لم تُرفع العقوبات، إذ يصعب بيعه أو رهنه في ظل العزلة المصرفية.) في سيناريو استمرار العقوبات، كانت هذه الاحتياطيات لتبقى في أدنى مستوياتها.²²

بل على العكس، قد تكون السلطات الجديدة قد استنزفت ما تبقى من السيولة النقدية في محاولات يائسة لتحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف، أو لتمويل استيراد السلع الأساسية، ما لم تصل مساعدات خارجية طارئة. ومع بقاء العقوبات، لن يكون هناك أي تدفق فعلي للعملات الصعبة (سواء من الصادرات أو القروض)، وبالتالي فإن أي أمل في إعادة تكوين الاحتياطي سيكون معدومًا. وبالتالي، يُتوقع أن يعاني الاقتصاد من نقص مزمن في النقد الأجنبي، فيما يقف المصرف المركزي عملياً مكتوف اليدين، وتعتمد الدولة كلياً على دفعات مالية عشوائية وغير منتظمة من الحلفاء.²³

انهارت احتياطات سوريا من العملات الأجنبية - والتي قاربت 20 مليار دولار قبل الحرب - بالكامل في ظل العقوبات والعزلة. ويظهر هذا الرسم البياني سيناريوهين متناقضين كلياً بناءً على ما إذا كانت العقوبات سترفع بحلول عام 2026 أم ستستمر.



شكل (4) توقعات احتياطات سوريا من النقد الأجنبي في سيناريوهي العقوبات ورفعها (2024-2030)



في حال استمرار العقوبات، سيظل المصرف المركزي السوري معزولاً عن الأسواق العالمية، وغير قادر على بيع النفط أو جذب الاستثمارات أو تلقي مساعدات مؤثرة من الخارج. ومع غياب تدفقات العملات الأجنبية، ستتراجع الاحتياطات من المستوى المتدهور أصلاً البالغ 200 مليون دولار إلى أقل من 50 مليون دولار بحلول عام 2030. في هذا السياق، تصبح الحكومة عرضة لانكشاف مالي كامل، وتفقد سيطرتها على المعروض النقدي، مما يهدد بحدوث أزمة عملة دائمة.

أما في حال رفع العقوبات، فإن سوريا ستستعيد قدرتها على الوصول إلى إيرادات التصدير، والمساعدات الدولية، والتعامل مع البنوك العالمية. وبحلول عام 2026، تبدأ صادرات النفط والمنح الخليجية المخصصة للتعافي في رفد خزائن المصرف المركزي. كما تستأنف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التعاون مع دمشق، وتُفرج الدول عن الأصول السورية المجرّدة في الخارج. وبحلول عام 2030، يُتوقع أن تصل الاحتياطات إلى 5 مليارات دولار، وهو ما يُمكن المصرف المركزي من الحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتوفير العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد.

وهذا الفرق ليس تفصيلاً بسيطاً؛ بل هو فارق جوهري. فلا يمكن لسوريا أن تثبت عملتها أو تموّل عملية التعافي الاقتصادي من دون احتياطات نقد أجنبي كافية. وبالتالي، فإن الخطوة الأولى نحو استعادة التوازن الاقتصادي الكلي تبدأ من استرجاع ما يُعرف بـ"الوسادة المالية السيادية"، وهي أمر بات ممكناً الآن بعد رفع العقوبات.



بعد رفع العقوبات: إن رفع العقوبات وتحرير الاقتصاد السوري من القيود المفروضة عليه سيفتح الطريق أمام إعادة بناء احتياطات البلاد من العملات الأجنبية خلال السنوات القادمة. وتُساهم عدة قنوات في ترسيخ هذه التوقعات الإيجابية:

عائدات التصدير: مع استئناف سوريا تصدير النفط و سلع أخرى، يُتوقع أن يُخصص جزء من العائدات لتكوين احتياطات من النقد الأجنبي. فعلى سبيل المثال، إذا بدأت سوريا بحلول عام 2028 في تصدير نفط بقيمة بضعة مليارات من الدولارات سنوياً، يمكن للمصرف المركزي أن يحتفظ بجزء من هذه الإيرادات بالعملة الأجنبية بدلاً من استخدامها بالكامل لتمويل الواردات.

استعادة استرداد الأصول المجمدة: كانت الحكومات الغربية قد جمّدت أصول الدولة السورية في الخارج (بما في ذلك الأموال الخاضعة لسيطرة النظام المودعة في حسابات مصرفية أجنبية) خلال فترة حكم الأسد. ومع الاعتراف بالحكومة الجديدة، تُبذل جهود لاستعادة تلك الأصول. وقدّرت وزارة المالية السورية أنه من الممكن استرداد ما يصل إلى 400 مليون دولار من الأصول المجمدة خلال فترة وجيزة نسبياً لتمويل الإصلاحات. وتشمل المبالغ المعروفة نحو 118 مليون دولار في سويسرا، و217 مليون دولار في المملكة المتحدة، تم تحديدها بالفعل للإفراج عنها. ويمكن لهذه الأموال المستعادة أن تُساهم بشكل مباشر في دعم احتياطات المصرف المركزي على المدى القصير.

الدعم المالي الدولي: بعد رفع العقوبات، بات بإمكان سوريا الحصول على قروض ومساعدات من المؤسسات المالية الدولية. فقد استأنف البنك الدولي عملياته ويجري حالياً إعداد مشاريع جديدة داخل البلاد. كما بدأ صندوق النقد الدولي التواصل مع دمشق للمساهمة في إعادة دمج الاقتصاد السوري في النظام المالي العالمي. وعلى الرغم من أن قروض الصندوق لم تُعتمد رسمياً بعد، فإن سوريا قد تصبح مؤهلة للحصول على دعم ميزان المدفوعات أو تسهيلات مالية أخرى. كما أن دول الخليج، كما أُشير سابقاً، تقدم مساعدات مالية كذلك. وغالباً ما تدخل هذه التدفقات الرسمية (منح، قروض) إلى خزينة المصرف المركزي، مما يعزز احتياطاته. فعلى سبيل المثال، إذا قدّم البنك الدولي قرصاً بقيمة 500 مليون دولار لتمويل البنية التحتية، فإن هذه الدولارات ستُودع ضمن احتياطات سوريا (على أن تُستخدم لاحقاً في تمويل الواردات المرتبطة بالمشروعات، ولكن من خلال إشراف المصرف المركزي).

رؤوس الأموال الخاصة والتحويلات المالية: مع رفع العقوبات المصرفية، أصبح بإمكان المغتربين السوريين إرسال الأموال إلى وطنهم بحرية أكبر عبر القنوات الرسمية، كما قد يقوم بعضهم بتحويل مدخراته للاستثمار في العقارات أو المشاريع التجارية. وتُعد التحويلات المالية - التي كانت تمثل مورداً هاماً قبل الحرب - مصدراً محتملاً لزيادة الاحتياطي، خاصة إذا قام المصرف المركزي بشراء العملات الأجنبية عبر عمليات السوق المفتوحة. وبالمثل، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مثل قيام شركة خليجية بتمويل مصنع داخل سوريا) يجلب عملات صعبة تُعاد ضخها في نهاية المطاف ضمن النظام المصرفي.



استنادًا إلى هذه العوامل، نتوقع أن ترتفع الاحتياطيات الرسمية الإجمالية لسوريا بشكل كبير من مستوياتها شبه الصفري الحالي. تشير التقديرات الواقعية إلى أن سوريا قد تمتلك عدة مليارات من الدولارات كاحتياطي من النقد الأجنبي بحلول عام 2030. فعلى سبيل المثال، إذا تمكنت الدولة من تجميع متوسط سنوي يقارب 500 مليون دولار (عبر فوائض تجارية جزئية أو منح ومساعدات مالية)، فإن هذا قد يؤدي إلى تراكم نحو 2.5 إلى 3 مليارات دولار خلال خمس سنوات. ويُحتمل أن تصل قيمة الاحتياطيات إلى حدود 5 مليارات دولار بحلول 2030. وذلك تبعًا لمستويات المساعدات الدولية وأسعار النفط العالمية. ورغم أن هذا الرقم يبقى أدنى بكثير من الذروة التي سُجّلت قبل الحرب عام 2010، والتي بلغت 18.5 مليار دولار، إلا أنه يُعد خطوة حيوية نحو إعادة بناء الحواجز المالية الدفاعية للاقتصاد السوري. ومن الجدير بالذكر أن احتياطي سوريا من الذهب - البالغ نحو 26 طنًا وتُقدّر قيمته بنحو 2.6 مليار دولار - يُمثل دعامة إضافية؛ ما يعني أن إجمالي الأصول الاحتياطية (النقد الأجنبي + الذهب) قد يتجاوز فعليًا 5 مليارات دولار إذا أُديرَت بشكل فعال.

أما في سيناريو استمرار العقوبات، فمن المرجح أن تبقى الاحتياطيات عالقة عند مستويات تقل عن 0.5 مليار دولار، معظمها على شكل ذهب جامد وغير سائل. الفارق هنا واضح وكبير: ففي ظل رفع العقوبات، يتحوّل وضع المصرف المركزي من شبه الإفلاس إلى امتلاك وسادة مالية تُستخدم في تثبيت سعر الصرف وتمويل الواردات. وهذا من شأنه أن يُحسّن التصنيف الائتماني لسوريا وقدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن لبضعة مليارات من الدولارات في الاحتياطيات أن تُستخدم في دعم استقرار سعر صرف الليرة السورية من خلال تدخلات في السوق، أو أن تُموّل واردات أساسية لعدة أشهر عند الضرورة - وهي خيارات لم تكن متاحة في ظل نظام العقوبات السابق.

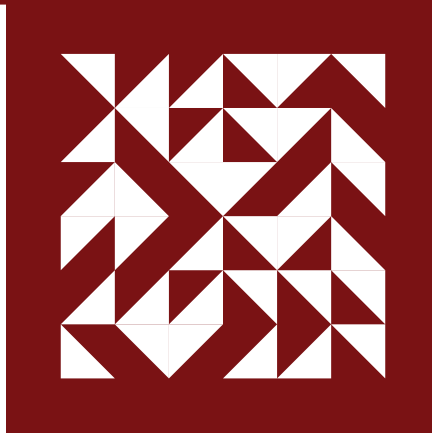


المراجع

1. Salhani, Justin. "Trump's Decision to Lift Syria Sanctions Fuels Dreams of Economic Revival." Al Jazeera, 16 May 2025, www.aljazeera.com/features/2025/5/16/trumps-decision-to-lift-syria-sanctions-fuels-dreams-of-economic-revival.
2. Escobedo, Richard, and Camilla Schick. "Trump's Decision to Lift Syria Sanctions Took U.S. Sanctions Officials by Surprise." Cbsnews.com, CBS News, 16 May 2025, www.cbsnews.com/news/trump-syria-sanctions-reversal-treasury-surprise/. Accessed 20 May 2025.
3. "Office of Foreign Assets Control." Ofac.treasury.gov, ofac.treasury.gov/faqs/topic/1571.
4. "Trump's Decision to Lift Syria Sanctions Fuels Dreams of Economic Revival." Al Jazeera, 16 May 2025, www.aljazeera.com/features/2025/5/16/trumps-decision-to-lift-syria-sanctions-fuels-dreams-of-economic-revival.
5. "Explainer: Syria's Economy: The Devastating Impact of War and Sanctions." Reuters, 14 May 2025, www.reuters.com/world/middle-east/syrias-economy-devastating-impact-war-sanctions-2025-05-14/.
6. Salhani, Justin. "Trump's Decision to Lift Syria Sanctions Fuels Dreams of Economic Revival." Al Jazeera. May 16, 2025. <https://www.aljazeera.com/features/2025/5/16/trumps-decision-to-lift-syria-sanctions-fuels-dreams-of-economic-revival#:~:text=According%20to%20Maresca%20di%20Serracapriola%2C,passed%20by%20the%20US%20Congress>.
7. Office of Foreign Assets Control. "Syria Sanctions." U.S. Department of The Treasury. Accessed May 20, 2025. <https://ofac.treasury.gov/faqs/topic/1571#:~:text=The%20United%20States%20has%20sanctioned,WMD%29%20and>.
8. Salhani, Justin. "Trump's Decision to Lift Syria Sanctions Fuels Dreams of Economic Revival." Al Jazeera. May 16, 2025. <https://www.aljazeera.com/features/2025/5/16/trumps-decision-to-lift-syria-sanctions-fuels-dreams-of-economic-revival#:~:text=According%20to%20Maresca%20di%20Serracapriola%2C,passed%20by%20the%20US%20Congress>.
9. Escobedo, Richard, and Camilla Schick. "Trump's Decision to Lift Syria Sanctions Took U.S. Sanctions Officials by Surprise." CBS News, May 17, 2025. Accessed May 20, 2025. <https://www.cbsnews.com/news/trump-syria-sanctions-reversal-treasury-surprise/#:~:text=Some%20work%20was%20underway%20at,which%20date%20back%20to%201979>
10. Nikoladze, Maia. "Experts React: Trump Just Announced the Removal of All US Sanctions on Syria. What's Next?: This Move Aligns US Syria Sanctions Policy With the EU and UK." Atlantic Council, May 13, 2025. Accessed May 20, 2025. <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/experts-react-trump-just-announced-the-removal-of-all-us-sanctions-on-syria-whats-next/#:~:text=sanctions%20on%20Syria%E2%80%99s%20energy%20and,goods%2C%20will%20remain%20in%20place>.



11. Ibid,
12. Strategiecs.com. "Strategies Think Tank - Rebuilding the Syrian Economy after a 14-Year Crisis," 2020. <https://strategiecs.com/en/analyses/rebuilding-the-syrian-economy-after-a-14-year-crisis>.
13. UNDP. "The Impact of the Conflict in Syria," 2025. <https://www.undp.org/syria/publications/impact-conflict-syria>.
14. Ibid,
15. Worldbank.org. "Syrian Arab Republic Exports by Country and Region 2010 | WITS Data," 2025. <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/SYR/Year/2010/TradeFlow/Export>.
16. Middle East Institute. "The Syrian Oil Crisis: Causes, Possible Responses, and Implications," n.d. <https://www.mei.edu/publications/syrian-oil-crisis-causes-possible-responses-and-implications>.
17. ESCWA. "Syria at the Crossroads: Towards a Stabilized Transition." Accessed May 24, 2025. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/syria-crossroads-stabilized-transition-policy-brief-english.pdf>.
18. Atlantic Council. "Experts React: Trump Just Announced the Removal of All US Sanctions on Syria. What's Next? - Atlantic Council," May 13, 2025. Accessed May 20, 2025. <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/experts-react-trump-just-announced-the-removal-of-all-us-sanctions-on-syria-whats-next/#:~:text=match%20at%20L733%20on%20Washington,secondary%20sanctions%20remain%20in%20place>.
19. tradingeconomics.com. "Syrian Pound | 2008-2021 Data | 2022-2023 Forecast | Quote | Chart | Historical | News," n.d. <https://tradingeconomics.com/syria/currency>.
20. Middleeasteye. "Syria's Economy Goes from Very Bad to Worse as Lebanon's Crisis Hits." Middle East Eye, 2020. <https://www.middleeasteye.net/news/bad-worse-syrias-financial-crisis-hit-lebanons-economic-free-fall>.
21. BBC. "Sanctions 'Halve Syria's Foreign Currency Reserves.'" BBC News, April 17, 2012. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-17741730>.
22. Bashir: PM. "Syria's Caretaker PM Bashir: Syria Has Very Low Foreign Currency Reserves." Arab News, 2020. <https://www.arabnews.com/node/2583386/amp>.
23. Alabi, Rizik. "In Syria, 2 Currencies and No Stability - the Media Line." The Media Line, April 2, 2025. <https://themedialine.org/by-region/in-syria-two-currencies-and-no-stability/>.



تقديرات استراتيجية

عن المركز

يسعى مركز الحبتور للأبحاث إلى أن يكون مركزاً رائداً للتميز في الدراسات السياسية والاقتصادية والإنذار المبكر في المنطقة، وتتمثل رؤيتنا في تعزيز السياسات وصنع القرارات المستنيرة المبنية على الأدلة التي تُعزز التنمية المستدامة، وتقوي المؤسسات، وتعزز السلام والاستقرار الإقليميين. نحن ملتزمون بتقديم حلول مبتكرة للتحديات الأكثر إلحاحاً في المنطقة من خلال البحث والتحليل والحوار.

تقديرات استراتيجية

إصدار غير دوري يصدر عن مركز الحبتور للأبحاث، يقدم تحليلاً عميقاً وتقييماً مستقبلياً للقضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية ذات التأثير الاستراتيجي على المنطقة العربية والعالم. بهدف تزويد صناع القرار والباحثين والمهتمين برؤية مستنيرة حول التطورات والتحديات والفرص الناشئة.